



Distr.
GENERAL

اتفاقية مكافحة التصحّر



ICCD/COP(1)/CST/3
21 July 1997
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة العلم والتكنولوجيا

مؤتمر الأطراف

الدورة الأولى

روما، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

البند ٦ من جدول أعمال لجنة العلم والتكنولوجيا

تقرير عن الأعمال الجارية بشأن المقاييس والمؤشرات

مذكرة أعدتها الأمانة

أولا - مقدمة

١- إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتصحّر، إذ أحاطت علما بالتقرير الوارد في الوثيقة A/AC.241/INF.4 عن الأعمال الجارية بشأن معايير ومؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، طلبت إلى الأمانة المؤقتة في مقرها ٩/١٠ الذي اتخذته في دورتها العاشرة:

(أ) أن تواصل العمل بشأن المعايير والمؤشرات المضطلع به في البداية وفقا للمقررين ٨/٨ و٩/١٢، وأن تطلب في هذا الصدد مساهمات كتابية من أي من المهتمين بالموضوع من أعضاء اللجنة ومن المنظمات المختصة، على أن ترد هذه المساهمات إلى الأمانة المؤقتة في موعد أقصاه ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧؛

(ب) أن نحافظ على العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية، المنشأة عملا بالمقرر ٩/١٢؛

(ج) أن تزيد توسيع نطاق العمل ليشمل منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛

(د) أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الأولى تقريرا عن الأعمال المنجزة، مع التأكيد بوجه خاص على مؤشرات التنفيذ.

٢- يشكل الفرع التالي التقرير الذي طلبته اللجنة في الفقرة الفرعية (د).

ثانيا - المساهمات المقدمة من أعضاء اللجنة ومن المنظمات الدولية عن حالة المؤشرات

٣- تلقت الأمانة مساهمات كتابية من عشرة من أعضاء اللجنة ومن خمس منظمات دولية. وشملت التعليقات والمقترحات مؤشرات بشأن تنفيذ الاتفاقية، ومعايير ومؤشرات بشأن التأثير البيئي، وربما احتوت على تناقضات وتداخلات كما هو الحال كثيرا في الملخصات الاجمالية للآراء. ويمكن تلخيص الآراء التي أُعرب عنها على النحو التالي:

ألف - المؤشرات التي تسمح بقياس تنفيذ الاتفاقية

(أ) يشكل المرفق ١ للوثيقة A/AC.241/INF.4 التي قدمت في الدورة العاشرة قاعدة جيدة لمؤشرات تنفيذ الاتفاقية. بيد أنه ينبغي تنفيذ الأعمال التكميلية اللازمة لتوضيح بارامترات التقييم، وكذلك لتحديد تقرير معياري عن المؤشرات بغية ضمان أقصى قدر ممكن من السهولة والوضوح في نظام تقديم التقارير. وبإمكان لجنة العلم والتكنولوجيا أن تستند إلى الناتج النهائي في صياغة مبادئ توجيهية للأطراف والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإعداد تقاريرها عن تنفيذ الاتفاقية.

(ب) وينبغي تعميم مؤشرات التنفيذ التي اقترحتها لجنة التفاوض في دورتها العاشرة تعميما واسعا، كما ينبغي أن تدرج فيها طريقة الاستعمال. وفضلا عن ذلك، ينبغي اختبار مجموعة المؤشرات في البلدان التي حققت تقدما بارزا في عملية إعداد برنامج العمل الوطني، في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(ج) وينبغي إنشاء آلية تكفل، في الوقت المناسب، استعراض مجموعة المؤشرات المقترحة، وإدراج المؤشرات المتعلقة بوسائل الإعلام (السمعية - البصرية، والمكتوبة، وما إلى ذلك)، وكذلك إدراج المؤشرات المتعلقة بتوعية السكان المحليين.

(د) ويجدر وضع مجموعة معيارية تتضمن أقل عدد ممكن من المؤشرات التي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم، ومؤشرات مناسبة لكل منطقة بغية مراعاة الخصائص التي تتسم بها المناطق المعنية.

(هـ) وينبغي أن تكون مؤشرات وبارامترات التقييم متوازنة للتمكن من إجراء تقييم كمي لتلك البيانات، والتمكن بالتالي من تقييم عملية التنفيذ في شتى الظروف من خلال مجمل عدد النقاط المستحصلة.

(و) وهناك فرق واضح بين مفهوم المعايير ومفهوم المؤشرات.

(ز) وتؤمن المعايير قاعدة للرصد نظرا لأنها معايير محددة ومقبولة تتطور بمرور الزمن، أو لأنها نقطة انطلاق يمكن من خلالها إجراء مقارنة لقيمة المؤشرات في لحظة معينة أو في فترات زمنية أخرى.

وبالإمكان وضع معايير لمؤشرات التنفيذ كمتوسط لقياس الأداء لقيمة المؤشرات في منطقة إقليمية ما أو دون إقليمية. غير أن غياب البيانات قد يسبب مشكلة في وضع معايير لقياس مؤشرات التأثير البيئي.

باء - مؤشرات التأثير البيئي

(أ) من المهم التأكيد على أن المؤشرات التي تصف نطاق التصحر ومدى خطورته، وكذلك عواقبه الاجتماعية والاقتصادية، من شأنها أن تسهم في وضع مؤشرات لقياس تنفيذ الاتفاقية. لذا ينبغي مواصلة تطوير هذه المؤشرات الخاصة بمتابعة إصلاح البيئة وفعالية وسائل المكافحة، وكذلك المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مع تركيز الجهود في الوقت ذاته على مؤشرات قياس حالة البيئة ومدى تدهورها بالمقارنة مع حالات مرجعية سابقة أو مع بيئات محمية.

(ب) تأخرت البلدان المعنية إلى حد كبير في تقييم وتطبيق مؤشرات التأثير البيئي مقارنة بالأعمال المتعددة التي نفذت منذ عام ١٩٩٢. وتعلق هذه الأعمال بتطور المفهوم النظري والعلمي للمؤشرات. أما المؤشرات المقترحة التي جرى اختبارها وحسابها وتطبيقها، فهي نادرة للغاية. ويعزى سبب هذه الصعوبة إلى تعقد العمل المطلوب إنجازه، وإلى مدى توافر الكفاءات اللازمة والتكلفة. وتشكل هذه القيود عوامل مثبطة للعديد من البلدان، ومنها البلدان المتقدمة النمو.

(ج) وينبغي تطوير نهج تصاعدي ينطلق من المعارف المحلية التي تتيح استنباط مؤشرات أساسية تتفهمها وتطبقها المجتمعات المحلية. ومن ثم، يمكن تثبيت هذه المؤشرات واستكمالها على المستويات الوطنية أو الإقليمية المقابلة لمستويات اتخاذ القرارات.

(د) وينبغي للأعمال التي تحظى بالأولوية وتتعلق بمؤشرات التأثير البيئي أن تركز على التحليل النوعي لبعض الخبرات المحلية في هذا المجال، وعلى تكلفة المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف وفعاليتها، وعلى العلاقات ما بين مؤشرات التأثير المحلية ومؤشرات التأثير على الصعيد الوطني، وكذلك على الجوانب المنهجية والتشغيلية.

(هـ) وتعتبر التوصيات بشأن الأعمال المقبلة المتعلقة بمؤشرات التأثير البيئي، والتي ترد في الفقرات ٩ و ١٠ و ١١ من المذكرة A/AC.241/INF.4 توصيات مهمة. ويمكن للجنة العلم والتكنولوجيا أن تضطلع بهذه الأعمال بناء على طلب مؤتمر الأطراف، بمساعدة فريق مخصص مماثل للفريق الذي دعت إليه الأمانة إلى الاجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفي تموز/يوليه ١٩٩٧. ويمكن للجنة العلم والتكنولوجيا عندئذ أن تضع قائمة حصرية بالأعمال الجارية في مجال مؤشرات التأثير البيئي، وتحدد الثغرات في المعارف القائمة فيما يخص الأعمال ذات الأولوية. وتبحث عن شركاء لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بمؤشرات التصحر. وتعلق هذه المهام بما يلي:

١٠٠٠ إعداد قائمة حصرية بالأعمال الجارية بشأن المؤشرات؛

٢٠٠٠ والبحث عن شركاء لتنفيذ خطة للعمل؛

٣٠ وتحديد المؤسسات الرئيسية تبعا للمهام الموزعة مع مراعاة المواضيع، والمستوى محل النظر، والموارد والكفاءات المتاحة لكل مؤسسة؛

٤٠ ومتابعة النتائج وتقييمها.

ثالثا - تعليقات المنظمات على الأعمال الجارية في مجال المؤشرات

٤- هناك العديد من المنظمات التي تضطلع بدراسة مؤشرات التأثير البيئي، وبخاصة المؤشرات التي تصف نطاق التصحر وحجمه وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية، والتي بوسعها أن تسهم في وضع المؤشرات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وقد قدم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التعليقات التالية:

(أ) سينتهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على الأرجح، من إعداد الطبعة الثانية لأطلس التصحر. ويتضمن هذا الأطلس مؤشرات التصحر على الصعيدين المحلي والوطني. كما حددت فيه حلول ناجعة لمكافحة التصحر، والعلاقات التي تربط بين الفقر والهجرة والأمن من جهة، وكذلك علاقة التصحر بفقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع الحرارة على الصعيد العالمي، وموارد مياه الشرب من جهة أخرى.

(ب) أجرى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر دراسة عن سكان المناطق القاحلة، لا سيما في أفريقيا، ومن المزمع إجراء دراسات مماثلة في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية. ويتعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك عدد آخر من المؤسسات في صياغة وإعداد مبادرة تستهدف تقييم التصحر ومراقبته، مع مراعاة أبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

٥- وعملا بالمقرر ٩/١٠، الذي اتخذته لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها العاشرة، احتفظت الأمانة بالعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية، وعقدت اجتماعا لفريق من المشاركين في أوتاوا، كندا، في الفترة ١٥ - ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، بالتعاون مع مركز بحوث التنمية الدولية في كندا. وطلب إلى هذا الفريق العمل، بوجه خاص، على تحديد مؤشرات تنفيذ الاتفاقية تحديدا دقيقا، واستنباط طريقة تتيح تحديد مؤشرات التأثير البيئي.

٦- وسيصدر تقرير هذا الفريق في الوثيقة ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1.

- - - - -